تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول جنوب المتوسط

موقع البرنامج
http://south-programme-eu.coe.int

الاتصال ب
مجلس أوروبا
المديرية العامة للبرامج
F- 67075 Strasbourg
France
south-programme@coe.int

الاتصال خاص بوسائل الإعلام
مديرية الإعلام
Panos Kakaviatos
Tel. +33 (0)3 90 21 50 27
panos.kakaviatos@coe.int

Financé par l'Union européenne
UNION EUROPÉENNE
COUNCIL OF EUROPE CONSEIL DE L'EUROPE
Mis en œuvre par le Conseil de l'Europe

Financé par l'Union européenne
UNION EUROPÉENNE
COUNCIL OF EUROPE CONSEIL DE L'EUROPE
Mis en œuvre par le Conseil de l'Europe

Press dossier - Graphic design: stephanie-bentz.com

Ben Ayed - all rights reserved - www.emirbenayed.com

Emir Ben Ayed - all rights reserved
www.emirbenayed.com

تكريس حقوق الإنسان وحمايتها

يعمل البرنامج على تقوية حماية حقوق الإنسان من خلال تعزيز معايير حقوق الإنسان الأوروبية والدولية وكذا من خلال الحث على المصادقة على بعض المعاهدات الأساسية لمجلس أوروبا المفتوحة للدول غير الأعضاء.

يستطيع مجلس أوروبا بفضل الخبرة المتوفرة لديه، مساعدة بلدان المنطقة في مجال **الوقاية من الاتجار في البشر** وفقا لأحكام اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر. وسيتم تنفيذ عدد من الأنشطة الإقليمية من أجل تعزيز تصدي السلطات لهذا الخطر العالمي، ولتوفير حماية أكبر لضحايا الاتجار بالبشر.

تكريس الديمقراطية

تسعى الأنشطة المندرجة تحت هذا المكون إلى **تعزيز قيم الديمقراطية** في بلدان المنطقة من خلال استعمال شبكات مجلس أوروبا المتوفرة أساسا. بحيث قامت كل من لجنة البندقية ومركز الشمال والجنوب ومجموعة بومبيدو (من خلال مبادرة ميدنيت على وجه الخصوص)، ومدارس الدراسات السياسية، وقسم الشباب والجمعية البرلمانية بتطوير الشبكات والتعاون منذ عام 2006.

سيواصل مجلس أوروبا، من خلال هذه الشبكات، **تعزيز التبادلات على المستوى الإقليمي** لتوسيع وتكثيف وقع وتأثير هذا البرنامج. وتهدف هذه الشبكات، على وجه الخصوص، إلى دعم الإصلاح الدستوري والديموقراطية البرلمانية، وكذا إنشاء معاهد الدراسات السياسية، ودعم مطالب الشباب في دول المنطقة.

وضوح الرؤيا

يوفر الموقع الإليكتروني للبرنامج معلومات مُحينة حول أنشطة و إنجازات "برنامج جنوب". وكذا الوثائق والإصدارات المتوفرة. هذا الموقع هو مفتوح في وجه كل الشركاء و الفرقاء وعموم المواطنين حتى يطلعوا على أنشطة البرنامج و إنجازاته.

تم تمويل هذا البرنامج بدعم من المفوضية الأوروبية. هذه المواد تعكس وجهات نظر الكاتب، ولا تتحمل المفوضية مسؤولية أي استخدام لهذه المعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول جنوب المتوسط

موجز

البرنامج	تعزيز الإصلاح الديمقراطي في المنطقة الجنوبية المجاورة
الميزانية	4,8 مليون يورو
التمويل	الاتحاد الأوروبي
المدة	36 شهرا (2012 – 2014)
البلدان المستفيدة	منطقة جنوب البحر المتوسط
المنظمات الكلفة بالتنفيذ	مجلس أوروبا

في الوقت الذي فتحت فيه التغيرات التي عرفتها بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط آفاقا جديدة، جعل "الربيع العربي" التعاون بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي وجنوب البحر الأبيض المتوسط، أكثر أهمية من أي وقت مضى. أدت التطورات في تونس وغيرها من البلدان إلى تصاعد الاهتمام بقضايا **حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية**. وهي قضايا تتبوأ الصدارة في خطة عمل مجلس أوروبا. تأكد كل هذه التغييرات الحاجة إلى إعادة النظر في التعاون الحالي بين مجلس أوروبا و جيرانه – وتحديد أولويات استراتيجية حول كيفية تطوير هذا التعاون مستقبلا.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم بقوة مطالبة شعوب جنوب البحر المتوسط بالمشاركة السياسية والكرامة والحرية، ويلتزم كل الالتزام بدعم التغيرات الديمقراطية في هذه البلدان.

وبالنظر إلى العلاقات التاريخية القائمة مع المنطقة، فقد تم إطلاق برنامج بعنوان "**تعزيز الإصلاح الديمقراطي في منطقة الجوار جنوب المتوسط**" (برنامج الجنوب) في يناير 2012

نظرة عامة

يهدف البرنامج إلى **تعزيز الإصلاح السياسي والديمقراطي في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط**، حسب الطلب و باعتماد مقاربة هادفة.

يسعى هذا **البرنامج** الممتد على **3 سنوات** – أي حتى متم 2014 ،إلى تحقيق **أربعة أهداف محددة**:

- تعزيز استقلالية وفعالية السلطة القضائية
- تعزيز الحكم الرشيد، من خلال تكثيف الوقاية من الفساد وغسل الأموال
- تعزيز وحماية حقوق الإنسان
- تعزيز القيم الديمقراطية

يتسم هذا البرنامج **بالمرونة والدينامية**، وقد تم تصميمه خصيصا للتكيف مع السياقات الوطنية المحددة والتجاوب بسهولة مع الأولويات الجديدة الناشئة. و يهدف أيضا إلى تطوير **العمل المشترك** مع المنظمات الدولية و برامج الاتحاد الاوروبي الأخرى وكذا المجتمع المدني. كما يسعى هذا البرنامج إلى تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين لإنجاز مشاريع مماثلة بمبادرة منهم.

يضمن البرنامج أن تعود **ملكية** عملية الإصلاح للسلطات الوطنية، وأن تكون المشاريع المنجزة **مستدامة**. وأن يتم تطوير **التعاون "جنوب / جنوب"** بشكل أقوى.

كما يعمل البرنامج على إشراك الحكومة على جميع المستويات، من اللجان الانتخابية والهيئات العمومية الأخرى التي تضطلع بمسؤوليات محددة كمكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال، وكذا البرلمانات والمنتخبين على المستويين الإقليمي والمحلي، وديوان المظالم، والمنظومة القضائية ووسائل الإعلام و والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الشباب. والغاية هي أن يكون السكان في البلدان الشريكة هم المستفيد النهائي من هذا البرنامج.

ستسهر **لجنة الإشراف** المشكلة من ممثلين عن مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنسقي كل من البلدان الشريكة على تقييم وتوجيه تنفيذ البرنامج.

التغطية الجغرافية

يهم البرنامج كل من **المغرب وتونس** ستتضمن بعض الأنشطة بعدا إقليميا كلما كان ذلك ملائما، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز التعاون بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، ويسمح للمنطقة ككل من الاستفادة من البرنامج.

إصلاح القضاء

لقد راكم مجلس أوروبا **خبرة واسعة** في مجال إصلاح القضاء. ومن خلال اللجنة الأوروبية لنجاعة أداء القضاء ستدعم الأنشطة المنجزة الجهود التي تقوم بها بلدان المنطقة في مجال الإصلاح، وذلك **لتقوية استقلالية القضاء وتعزيز نجاعة أدائه**. هذه الأنشطة ستساعد أيضا على تحسين الهيكلة المؤسساتية لمنظومة القضاء وتطبيق التشريعات وتسهيل ولوج المواطنين إلى العدالة.

يشكل **التقييم الأولي لنجاعة** أداء المنظومة القضائية، القاعدة لوضع **خطة عمل** لإصلاح القضاء.كما سيقوم البرنامج ببناء القدرات من خلال دورات تدريبية متخصصة تهم المعايير الأوروبية والدولية وتوفر الخبرة القانونية المتعلقة بالإطار القانوني للقضاء. كما يرتقب أن يسهل البرنامج المشاركة في أنشطة اللجنة الأوروبية لنجاعة أداء القضاء وشبكاتها.

مكافحة الفساد وغسل الأموال

يقوم البرنامج **بتعزيز الحكامة** من خلال مكافحة الفساد وغسل الأموال، وذلك **باستخدام المعايير والآليات والصكوك** ذات الصلة **بمجلس أوربا**، مثل مجموعة الدول المناهضة للفساد في مجلس أوروبا و لجنة اختيار الخبراء لتقييم إجراءات مكافحة غسل الأموال. وسيتم تحسين الإطار التشريعي وتعزيز قدرات الهيئات القضائية والمكلفة بإنفاذ القانون ذات الصلة. كما سيشكل البرنامج قاعدة لتعزيزللتعاون الإقليمي.

يقوم البرنامج **بتقييم** الإطار المؤسساتي والسياسي والقانوني لمحاربة الفساد وغسل الأموال. وانطلاقا من هذا التقييم يتم وضع أنشطة إضافية تشمل خطط عمل تسطر أولويات واضحة وتوصيات ومؤشرات للحكامة الرشيدة تمكن من قياس مستويات و تطورات الفساد. سيسهل البرنامج المشاركة في شبكات محاربة الفساد ووضع **أدوات وشبكات** لتعزيز التعاون مع وحدات الاستخبارات المالية لتبادل أكبر للمعلومات و البيانات المالية.